



بدأ المجتمع الدولي أخيراً يلتفت إلى سلاح دمار شامل من طراز جديد يستعمله أنصار إيران في العالم العربي وفي المقدمة نظام بشار الأسد في سوريا ومعه حزب الله اللبناني، وحركة "أنصار الله" الحوثية في اليمن، وهو سلاح التجويع الشامل لجماعات سكانية بأكملها عن طريق فرض حصار شامل على مدن وبلدات معينة في غفلة من العالم.

خطورة هذا السلاح الذي يأخذ منحى طائفيًّا بامتياز، دفع إلى تعالي الصيغات الدولية لتحذر من الكارثة التي تحل في آن على شمال الجزيرة العربية وجنوبها، وتهدد الآلاف المحاصرين بالموت جوعاً.

نماذج للانتقاء الطائفي للمحاصرين:

وتمثل بلدة مضايا السورية ومدينة تعز اليمنية نموذجين بارزين للانتقاء الطائفي للمحاصرين من قبل حلفاء المحور نفسه، في حين يفرض الحصار على مضايا وأهلها من قبل قوات النظام السوري وحزب الله اللبناني، الذراع الإيرانية في الحرب السورية، وينتمي سكان البلدة إلى لون طائفي واحد، يفرض الحصار على مدينة تعز، من قبل جماعة الحوثيين، الذراع الإيرانية في اليمن، فيما ينتمي عدد كبير من القيادات اليمنية الشمالية الموجودة في الرياض إلى محافظة تعز مع اختلاف انتماءاتهم السياسية والحزبية.

وفي مضايا السورية وتعز اليمنية أضحي السكان مخربين بين الموت والقتل، وأصبح من يقتل جراء القصف يدرج في عدد المحظوظين، لأنه نجا من الموت تجويقاً، وفي مضايا السورية وتعز اليمنية قد ينسى الناس قتلامهم ولكنهم لن ينسوا أبداً موتاهم؛ فالقتلى سقطوا ضحايا للحرب، أما الموتى فقد سقطوا ضحايا للحقد الشامل.

كما تقدم مضايا وتعز أمثلة حية للفرق في الفاعالية بين الحصارين الداخلي والخارجي؛ إذ إن الأول شديد الإحكام، فيما الثاني فضفاض، ولا يؤثر على الأنظمة بقدر ما يخدم أجندتها السياسية، وإطالة أمد بقائها في الحكم، وإذا كان الحصار الخارجي قائماً لأهداف سياسية تتعلق بدعائي تحجيم القرارات العسكرية للمستهدفين من العقوبة، فإن الحصار الداخلي غالباً ما يكون بداعي الثأر والانتقام غير المبرر.

وهذا ما يراه مراقبون، إذ يعتقدون أن الحصار والتجويع الداخلي يأتي في إطار الانتقام من الخارج، وكمحاولة لخفيف القيود على الطفم الطائفية المتحكمة في مصير الغالبية السكانية الراضة للهيمنة الطائفية.

مجلس الأمن يتحرك:

وعلى وقع القتل والتجويع الجاري في مضايا السورية الواقعة بريف دمشق، استيقظت ضمائر الإسبان والنيوزلنديين، فدعوا إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وقرر مجلس الأمن الدولي أن يعقد اليوم جلسة لأعضائه الدائمين وغير الدائمين لمناقشة سبل إنقاذ مضايا استجابة لطلب بعثتي إسبانيا وبولندا في نيويورك ولأنباء الموت جوعاً الواردة من البلدات السورية المحاصرة في الإجمال، من قبل طرف في القتال.

ولكن اللافت أن جلسة مجلس الأمن ستكون مغلقة، ولا يتوقع منها أن تخرج بأي قرار، وما يمكن أن يفعله مجلس الأمن الدولي لإنقاذ الأبرياء من أي حصار داخلي في بلدانهم لا يتعدى فعالية ما يفرضه من حصار خارجي منفلت وغير مؤثر على الأنظمة العالمية بداخل وخارج البلدات والمدن المحاصرة والخيرة في تشديد الخناق على سكانها.

سبب استهداف تعز:

تنتمي نسبة كبيرة من طلائع الرياح اليمني الذي انطلق مع الرياح العربي عام 2011، إلى محافظة تعز وسط اليمن، ولم تخل ثورة الشباب اليمنية حاكماً فاسداً فقط، ولكنها أسقطت منظومة سلطنت على مركز الحكم في صنعاء عشرات السنين. وإذا كانت مضايا السورية بلدة واحدة من مناطق سوريا كثيرة مستهدفة بسلاح التجويع الشامل، فإن التاريخ والجغرافيا سلطاً على مدينة تعز اليمنية عاصمة محافظة تعز، ومركز إقليم الجندي في التقسيم الإداري المسبق، المليشيات الطائفية المتحكمة بقرار الحرب في صنعاء مقارنة مع غيرها من المدن والتجمعات السكانية اليمنية من أقصى جنوب شرق اليمن إلى أبعد نقطة في شماله.

ويخضع نحو 350 ألف مواطن في تعز لحصار مليشيات "أنصار الله"، ويعيشون حالة يأس وخوف ورعب من القتل قصفاً أو الموت جوعاً، بحيث لم تدخل مواد إغاثية للمدينة المحاصرة بإحكام منذ تسعه أشهر، وتحمّل الحركة الحوثية في خطابها الإعلامي رموزاً ينتهيون إلى مدينة تعز من مختلف الأحزاب ويقيمون حالياً في الرياض، المسؤولية عن الحصار والتجويع الذي يفرضونه على المدينة.

ومن أبرز هؤلاء القيادي الناصري سلطان العتواني، مستشار الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، وكذلك وزير الخارجية عبدالملك المخلافي، فضلاً عن معظم قيادات حزب "الإصلاح" المنتمية لتعز، والمقيمة في الرياض أو مع هادي في عدن، وتسعى الحركة الحوثية من حصارها المحكم لتعز إلى ممارسة الضغط الشعبي على رموز المحافظة الموالين للرياض.

وإذا كانت الجغرافيا قد فرضت على سكان محافظة تعز الاشتراك مع بقية سكان شمال اليمن في الانتماء المناطيقي، فإن التاريخ قد فرض على أبنائها الالقاء مع أبناء الجنوب في الانتماء المذهبي، ويتبع هذا الانتماء لمواليد تعز في أوقات السلم أن يلعبوا دوراً حيوياً توفيقياً، إذ ينظر إليهم على أنهم صمام أمان لاستمرار الوحدة اليمنية. لكنهم في وقت الحرب والصراع يجدون أنفسهم في خط النار الأول.

ويشعر سكان تعز بخذلان من المنظمات الإنسانية الأممية، بحسب ما يقول متحدثون من أوساطهم، في حين تتفادى

المنظمات الدولية التي تصدر بيانات حول الوضع الإنساني في تعز، أن تسمى الجهة التي تحاصر المدينة وهي أنصار الله، باستثناء منظمة أطباء بلا حدود والصليب الأحمر الدولي.

ويبرر المجتمع الدولي عجزه بأنّ العائق الأساسي في توصيل المساعدات هو أنه يحتاج لموافقة الأطراف المشاركة في القتال والمهيمنة ميدانياً على الأوضاع، وفي حال عدم توفر الأمن على الأرض ووقف القتال لا تستطيع فرق الأمم المتحدة القيام بعملها بتوصيل المساعدات سواء جواً أو براً.

وعادة ما يكتفي مسؤولو الأمم المتحدة، وفي المقدمة الأمين العام، بـ«إعراب عن القلق من تفاقم الأوضاع الإنسانية» سواء في سوريا أو اليمن، فيما تتفق المنظمات الدولية على أن تجويح المدنيين ليس فقط انتهاكاً لقانون الحرب، بل هو جريمة حرب بموجب القانون الإنساني الدولي.

[العربي الجديد](#)

المصادر: